

كتاب الوليمة

الْوَلِيمَةُ : اسمٌ للطَّعامِ في العُرسِ خاصَّةً ، لا يَقَعُ هذا الاسمُ على غيره . كذلك حَكَاهُ ابنُ عبدِ البرِّ عن ثَعْلَبٍ وغيره مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ . وقال بعضُ الفقهاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وغيرِهِمْ : إِنَّ^(١) الْوَلِيمَةَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ لِسُرُورِ حَادِثٍ ، إِلَّا أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِي طَعَامِ الْعُرْسِ أَكْثَرُ . وَقَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَقْوَى ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ ، وَهُمْ أَعْرَفُ بِمَوْضُوعَاتِ اللُّغَةِ ، وَأَعْلَمُ بِلِسَانِ الْعَرَبِ . وَالْعَذِيرَةُ : اسمٌ لِدَعْوَةِ الْخِتَانِ ، وَتُسَمَّى الْإِعْذَارَ . وَالْخُرْسُ وَالْخُرْسَةُ : عِنْدَ الْوِلَادَةِ . وَالْوَكِيرَةُ : دَعْوَةُ الْبِنَاءِ . يُقَالُ : وَكَّرَ وَخَرَسَ ، مُشَدَّدٌ . وَالتَّقِيعةُ : عِنْدَ قُدُومِ الْغَائِبِ ، يُقَالُ : نَقَعَ ، مُخَفَّفٌ . وَالْعَقِيقَةُ : الذَّبْحُ لِأَجْلِ الْوَلَدِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢) :

كَلَّ الطَّعَامُ تَشْتَهِي رَيْبَعَهُ

الْخُرْسُ وَالْإِعْذَارَ وَالتَّقِيعَةَ

وَالْحِذَاقُ : الطَّعَامُ عِنْدَ حِذَاقِ الصَّبِيِّ^(٣) . وَالْمَادُّةُ : اسمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ لِسَبَبٍ كَانَتْ أَوْ لغيرِ سَبَبٍ . وَالْآدِبُ : صَاحِبُ الْمَادُّيَّةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُوا الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ مِنَّا يَنْتَقِرُ

وَالْجَفَلَى فِي الدَّعْوَةِ : أَنْ يُعَمَّ النَّاسَ بِدَعْوَتِهِ . وَالتَّقَرَّى : هُوَ أَنْ يَخُصَّ قَوْمًا دُونَ

قَوْمٍ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الرجز في : الجمهرة ٣ / ٤٤٧ . واللسان والتاج (ع ذ ر) ، (خ ر س) ، (ن ق ع) .

(٣) أي : عند ختمه للقرآن .

(٤) هو طرفة بن العبد . والبيت في ديوانه ٦٥ .

١٢١٧ - مسألة ؛ قال : (وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَزَوَّجَ أَنْ يُؤْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ)

لا خلاف بين أهل العلم في أن الوليمة سنة في العرس مشروعة ؛ لما روى أن النبي ﷺ أمر بها وفعلها . فقال لعبد الرحمن بن عوف ، حين قال : تزوجت : « أولم ولو بشاة » . وقال أنس : ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه ما أولم على زينب ، جعل يبعثني فأدعوه الناس ، فأطعمهم خبزاً ولحماً حتى شبعوا . وقال أنس : إن رسول الله ﷺ اصطفى صفية لنفسه ، فخرج بها حتى بلغ ثنية الصهباء^(١) ، فبنى بها ، ثم صنع خيساً في نبط صغير^(٢) ، ثم قال : « آئذن لمن حولك » . فكانت وليمة رسول الله ﷺ على صفية . متفق عليهن^(٣) . ويستحب أن يؤلم بشاة ، إن أمكنه ذلك^(٤) ؛ لقول رسول الله ﷺ لعبد الرحمن : « أولم ولو بشاة » . وقال أنس : ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب ، أولم بشاة . لفظ البخاري . فإن أولم بغير هذا

١٣٩/٧ ظ

(١) الصهباء : اسم لموضع ، بينه وبين خير روحة . معجم البلدان ٣ / ٤٣٧ .

(٢) الحيس : الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن . وقد يجعل عوض الأقط الدقيق والفتيت . والنطع : وعاء من آدم .

(٣) الأول تقدم تخريجه في : ٩ / ٤٧٠ .

والثاني ، أخرجه البخاري ، في : باب : ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ... ﴾ ، من كتاب التفسير من سورة الأحزاب ، وفي : باب الوليمة ولو بشاة ، وباب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٦ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٧ / ٣١ . ومسلم ، في : باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها ، وباب زواج زينب بنت جحش ... ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٤٦ ، ١٠٤٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في استحباب الوليمة عند النكاح ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٧ . وابن ماجه ، في : باب الوليمة من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٥ . والإمام أحمد في : المسند ٣ / ١٧٢ ، ٢٢٧ .

والثالث ، أخرجه البخاري ، في : باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها ، من كتاب البيوع ، وفي : باب من غزا بصبي للخدمة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب الخبز المرقق ... ، وباب الأقط وباب الحيس ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخاري ٣ / ١١٠ ، ٤ / ٤٣ ، ٥ / ١٧١ ، ١٧٢ ، ٧ / ٩١ ، ٩٤ ، ٩٩ . ومسلم ، في : باب فضل المدينة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٣ . (٤) سقط من : الأصل ، ١ .

جَازَ ؛ فَقَدْ أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ بَحْسِ ، وَأَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نَسَائِهِ بِمُذْنِبِينَ مِنْ شَعِيرٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) .

فصل : وليست واجبة في قول أكثر أهل العلم . وقال بعض أصحاب الشافعي : هي واجبة ؛ لأن النبي ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف ، ولأن الإجابة إليها واجبة ؛ فكانت واجبة . ولنا ، أنها طعام لسرور حادث ؛ فأشبهه سائر الأطعمة ، والخبر محمول على الاستحباب ؛ بدليل ما ذكرناه ، وكونه أمر بشاة فلا^(٦) خلاف في أنها لا تجب ، وما ذكره^(٧) من المعنى لا أصل له ، ثم هو باطل بالسلام ، ليس بواجب ، وإجابة المسلم واجبة .

١٢١٨ - مسألة ؛ قال : (وَعَلَى مَنْ دُعِيَ أَنْ يُجِيبَ)

قَالَ ابْنُ عِبْدِ الْبَرِّ : لا خلاف في وجوب الإجابة إلى الوليمة لمن دُعِيَ إليها ، إذا لم يكن فيها هُو . وبه يقول مالك ، والثوري^(١) ، والشافعي ، والعنبري ، وأبو حنيفة وأصحابه . ومن أصحاب الشافعي من قال : هي من فروض الكفايات ؛ لأن الإجابة إكرام ومؤالة ، فهي كرد السلام . ولنا ، ما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » . وفي لفظ قال : قال رسول الله ﷺ : « أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ إِلَيْهَا » . وقال أبو هريرة : شر الطعام طعام الوليمة ؛ يُدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله . رواه البخاري^(٢) . وهذا عام ، ومعنى قوله : شر الطعام طعام الوليمة - والله أعلم - أي طعام الوليمة التي يُدعى

(٥) في : باب من أولم بأقل من شاة ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٧ / ٣١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١١٣ .

(٦) في ١ ، ب ، م : « ولا » .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) الأول أخرجه البخاري ، في : باب حق إجابة الوليمة ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٧ / ٣١ . كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٥٢ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في إجابة الدعوة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٦ . وابن ماجه ، في : باب إجابة الداعي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٦ . والدارمي ، في : باب إجابة الوليمة ، من كتاب =

إليها الأغنياء ويترك الفقراء ، ولم يرد أن كل وليمة طعامها شر الطعام ؛ فإنه لو أراد ذلك لما أمر بها ، ولا ندب إليها ، ولا أمر بالإجابة إليها ، ولا فعلها ؛ ولأن الإجابة تجب بالدعوة ، فكل من دعى فقد وجبت عليه الإجابة .

فصل : وإنما تجب الإجابة على من عيّن بالدعوة ، بأن يدعور رجلاً بعينه ، أو جماعة معينين . فإن دعا الجفلى ؛ بأن يقول : يا أيها الناس ، أجيئوا إلى الوليمة . أو يقول الرسول : أمرت أن أدعو كل من لقيت ، أو من شئت . لم تجب الإجابة ، ولم تستحب ؛ لأنه لم يعيّن بالدعوة ، فلم تتعين عليه الإجابة ، ولأنه غير منصوص / عليه ، ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك إجابته ، وتجاوز الإجابة بهذا ؛ لدخوله في عموم الدعاء . ١٤٠/٧

فصل : وإذا صنعت الوليمة أكثر من يوم ، جاز ؛ فقد روى الخلأل ، بإسناده عن أبي ، أنه أغرس ودعا الأنصار ثمانية أيام^(٣) . وإذا دعى في اليوم الأول وجبت الإجابة ، وفي اليوم الثاني تستحب الإجابة ، وفي اليوم الثالث لا تستحب . قال أحمد : الأول

= النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٤٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الوليمة ، من كتاب النكاح . الموطأ ٢ / ٥٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ١٠١ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب إجابة الداعي في العرس وغيرها ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري . ٣٢ / ٧

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٥٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إجابة الداعي ، من أبواب النكاح . عارضة الأhoodي ٥ / ١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٧ ، ٦٨ .

والثالث أخرجه البخاري ، في : باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري . ٣٢ / ٧

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في إجابة الدعوة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٦ . وابن ماجه ، في : باب إجابة الداعي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٦ . والدارمي ، في : باب في الوليمة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢ / ١٠٥ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الوليمة ، من كتاب النكاح . الموطأ ٢ / ٥٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤١ ، ٢٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٩٤ .

(٣) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب الوليمة ، من كتاب الجامع . المصنف ١٠ / ٤٤٨ .

يَجِبُ ، والثَّانِي إِنْ أَحَبَّ ، والثَّالِثُ فَلَا . وهكذا مذهب الشَّافِعِيِّ . وقد رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْوَلِيْمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَالثَّالِثُ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَغَيْرُهُمَا^(٤) . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا . وَدُعِيَ سَعِيدٌ إِلَى وَلِيْمَةٍ مَرَّتَيْنِ فَأَجَابَ ، فَدُعِيَ الثَّالِثَةَ ، فَحَصَّبَ الرَّسُولَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) ، وَالْحَلَّالُ .

فصل : والدُّعَاءُ إِلَى الْوَلِيْمَةِ إِذْنٌ فِي الدُّخُولِ وَالْأَكْلِ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ ، فَذَلِكَ إِذْنٌ لَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦) . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : إِذَا دُعِيَ فَقَدْ أُذِنَ لَكَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ^(٧) .

فصل : فَإِنْ دَعَاهُ ذِمِّيٌّ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ لِلْمُسْلِمِ لِلْإِكْرَامِ وَالْمُوَالَاةِ وَتَأْكِيدِ الْمَوَدَّةِ وَالْإِخَاءِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ لِلذِّمِّيِّ ، وَلَئِنَّهُ لَا يَأْمَنُ اخْتِلَاطَ طَعَامِهِمْ بِالْحَرَامِ وَالنَّجَاسَةِ ، وَلَكِنْ تَجُوزُ إِجَابَتُهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى خُبْزِ شَعِيرٍ ، وَإِهَالَةِ سَنِخَةٍ^(٨) ، فَأَجَابَهُ . ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « الزَّهْدِ »^(٩) .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في كم تستحب الوليمة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٧ . وابن ماجه في : باب إجابة الداعي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٧ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الوليمة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢ / ١٠٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٨ ، ٣٧١ .

(٥) في : باب في كم تستحب الوليمة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٧ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الوليمة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢ / ١٠٥ .

(٦) في : باب في الرجل يدعى أيكون ذلك إذنه ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٦٣٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٢ / ٥٣٣ .

(٧) انظر : إرواء الغليل ، ٧ / ١٧ .

(٨) الإهالة : الدسم ما كان ، وسنخه : متغيرة .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٦ / ٣٧٥ . ويضاف : والزهد ٥ .

فصل : فَإِنْ دَعَاهُ رَجُلَانِ ، وَلَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ، وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا ، أَجَابَ السَّابِقُ ؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ وَجِبَتْ حِينَ دَعَاهُ ، فَلَمْ يَزَلِ الْوُجُوبُ بِدُعَاءِ الثَّانِي ، وَلَمْ تَحِبْ إِجَابَةُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ مَعَ إِجَابَةِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، أَجَابَ أَقْرَبُهُمَا مِنْهُ أَبَا ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ ، فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا ؛ فَإِنْ أَقْرَبُهُمَا أَبَا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا ، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا ، فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ » . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(١١) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لِيَ جَارَيْنِ ، فإِلَى أَيِّهِمَا أَهْدِي ؟ قَالَ : « أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ أَبَا » . وَلَئِنْ هَذَا مِنْ أَبْوَابِ ١٤٠/٧ ظ / الْبِرِّ ؛ فَقَدْ مِمَّ هَذِهِ الْمَعَانِي ، « فَإِنْ اسْتَوَيَا ، أَجَابَ أَقْرَبُهُمَا رَحِمًا ؛ لَمَا فِيهِ مِنْ صَلَهِ الرَّحِيمِ^(١٢) ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، أَجَابَ أَذْيَنَهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ تُعَيِّنُ الْمُسْتَحِقَّ عِنْدَ اسْتَوَاءِ الْحَقُوقِ .

١٢١٩ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يُحِبَّ أَنْ يَطْعَمَ ، دَعَا وَانْصَرَفَ)

وجملة ذلك أن الواجب الإجابة إلى الدعوة ؛ لأنها الذي أمر به ، وتوعد على تركه ، أما الأكل فغير واجب ، صائماً كان أو مُفْطِراً . نصر عليه أحمد . لكن إن كان المدعو صائماً صَوْماً واجباً أَجَابَ ، ولم يُفْطِرْ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ وَاجِبٌ ، وَالْأَكْلَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ صَائِماً فَلْيَذْغُ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيَطْعَمْ » . رواه أبو داود^(١) ، وفي رواية « فَلْيَصِلْ » . يعني : يذغو . ودُعِيَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى وَلِيمَةٍ ، فَحَضَرَ وَمَدَّ يَدَهُ

(١٠) في : باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣١٠ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٠٨ .

(١١) في : باب أي الجوار أقرب ، من كتاب الشفعة ، وفي : باب بمن يبدأ بالهدية ، من كتاب الهبة ، وفي : باب حق

الجوار في قرب الأبواب ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣ / ١١٥ ، ٢٠٨ ، ٨ / ١٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ٢٣٩ .

(١٢-١٢) سقط من : الأصل .

(١) في : باب في الصائم يدعى إلى وليمة ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٧٣ .

وقال : بسم الله ، ثم قبضَ يده ، وقال : كُلُوا ، فَإِنِّي صَائِمٌ ^(٢) . وَإِنْ كَانَ صَوْمًا تَطَوُّعًا ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْأَكْلُ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّوْمِ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْأَكْلِ إِجَابَةٌ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَإِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى قَلْبِهِ ، كَانَ أَوْلَى . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي دَعْوَةٍ ، وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ ، فَاعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ نَاحِيَةً ، فَقَالَ : إِنِّي صَائِمٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « دَعَاكُمْ أَخُوكُمْ ، وَتَكَلَّفَ لَكُمْ ، كُلُّ ، ثُمَّ صُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ إِنْ شِئْتَ » ^(٣) ، وَإِنْ أَحَبَّ إِثْمَامَ الصَّيَامِ جَازَ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْخَيْرِ الْمَتَّقِمِ ، وَلَكِنْ يَدْعُو لَهُمْ ، وَيَتْرُكُ ^(٤) ، وَيُخْبِرُهُمْ بِصِيَامِهِ ؛ لِيَعْلَمُوا عُذْرَهُ ، فَتَزُولَ عَنْهُ التَّهْمَةُ فِي تَرْكِ الْأَكْلِ . وَقَدْ رَوَى أَبُو حَفْصٍ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ أَجَابَ عَبْدَ الْمُغِيرَةِ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَقَالَ : إِنِّي صَائِمٌ ، وَلَكِنِّي أُحْبِيتُ أَنْ أَجِيبَ الدَّاعِيَ ، فَادْعُو بِالْبَرَكَةِ . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : إِذَا عُرِضَ عَلَى أَحَدِكُمْ الطَّعَامُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ . وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا ، فَلَاؤَلَى لَهُ الْأَكْلُ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِكْرَامِ الدَّاعِيَ ، وَجَبَرِ قَلْبُهُ ^(٥) . وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْأَكْلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ » . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَكْلِ ، فَكَانَ وَاجِبًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » ^(٦) . حَدِيثٌ

= كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٥٤ / ٢ .
والترمذی ، في : باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة ، من كتاب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧٩ ، ٤٨٩ ، ٥٠٧ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب يجيب المدعو صائما ... ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٧ / ٢٦٣ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يقول إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب ، من كتاب الصيام . المصنف ٣ / ٦٤ .
(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب التخيير في القضاء إن كان صومه تطوعا ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٧٩ .

(٤) في ب ، م : « ويترك » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرجل يدعى إلى طعام وهو صائم ، من كتاب الصيام . المصنف ٤ / ٢٠٠ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يقول : إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب ، من كتاب الصيام . المصنف ٣ / ٦٤ .
(٦) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٥٤ / ٢ .
وأبو داود ، في : باب ما جاء في إجابة الدعوة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٦ . وابن ماجه ، في : باب من دعي إلى طعام وهو صائم ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٧ .

صحيح . ولأنه لو وجب الأكل ، لوجب على المتطوع بالصوم ، فلما لم يلزمه الأكل ،
 ١٤١/٧ لم يلزمه إذا كان مُفْطِرًا . وقولهم : المقصودُ / الأكل . قلنا : بل المقصودُ الإجابة ،
 ولذلك وجبت على الصائمين الذي لا يأكل .

فصل : إذا دُعِيَ إلى وَلِيمَةٍ ، فيها مَعْصِيَةٌ ، كالخمر ، والزَّمَرِ ، والْعُودِ ونحوه ،
 وأمكنه الإنكار ، وإزالة المنكر ، لزمه الحضور والإنكار ؛ لأنه يُؤدِّي فَرْضَيْنِ ؛ إجابة
 أخيه^(٧) المسلم ، وإزالة المنكر . وإن لم يقدر على الإنكار ، لم يحضر . وإن لم يعلم
 بالمنكر حتى حضر ، أزاله ، فإن لم يقدر انصرف . ونحو هذا قال الشافعي . وقال
 مالك : **أما اللهو الخفيف** ، كالذِّفِّ والكَبْرِ^(٨) ، فلا يرجع . وقاله ابن القاسم . وقال
 أصبغ : **أرى أن يرجع** ؛ وقال أبو حنيفة : إذا وجد اللَّعِبَ ، فلا بأس أن يقعد فياكل .
 وقال محمد بن الحسن : **إن كان ممن يقتدى به** ، فأحبُّ إليَّ أن يخرج . وقال الليث :
 إذا كان فيها الضرب بالعود ، فلا ينبغي له أن يشهدها . والأصل في هذا ما روى سفيانة أن
 رجلاً أضافه عليٌّ ، فصنع له طعاماً ، فقالت فاطمة : لو دعونا رسول الله ﷺ ، فأكل
 معنا ؟ فدعوه ، فجاء . فوضع يده على عضادتي الباب ، فرأى قرأماً في ناحية البيت ،
 فرجع ، فقالت فاطمة لعليٍّ : الحقه ، فقل له : **ما رجعتك**^(٩) يا رسول الله ؟ فقال^(١٠) :
 « **إنه ليس لي أن أدخل بيتاً مزوّقاً** »^(١١) . حديث حسن . وروى أبو حفص ، بإسناده . أن
 النبي ﷺ قال : « **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر** ، فلا يقعد على مائدة يدار عليها
 الخمر »^(١٢) . وعن نافع ، قال : كنت أسير مع عبد الله بن عمر ، فسمعت

(٧) سقط من : ١ .

(٨) الكبر - بفتحين - : الطبل الذي له وجه واحد ، وجمعه : كبار ، مثل : جمل وجمال . اللسان (كبر) .

(٩) في ب ، م : « أرجعتك » .

(١٠) في زيادة : « له » .

(١١) أخرجه أبو داود ، في : باب إجابة الدعوة إذا حضرها مكروه ، من كتاب الأطعمة ، سنن أبي داود ٢ / ٣٠٩ .
 وابن ماجه ، في : باب إذا رأى الضيف منكراً رجع ، من كتاب الأطعمة ، سنن ابن ماجه ٢ / ١١١٥ . والإمام
 أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(١٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في دخول الحمام ، من كتاب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٤٢ ،
 ٢٤٣ . والدارمي ، في : باب النهي عن القعود عن مائدة بدار عليها الخمر ، من كتاب الأشربة . سنن الدارمي
 ١١٢ / ٢ .

زَمَرَةَ رَاجٍ ، فَوَضَعَ أَصْبُعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقِ ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ : يَا نَافِعُ ، أَسْمَعْ ؟ حَتَّى قُلْتُ : لَا . فَأَخْرَجَ أَصْبُعِيهِ مِنْ (١٣) أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الطَّرِيقِ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤) ، وَالْحَلَّالُ . وَلِأَنَّهُ يُشَاهِدُ الْمُنْكَرَ وَيَسْمَعُهُ ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ ، فَمُنِعَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ قَدَرَ عَلَى إِزَالَتِهِ . وَيُفَارِقُ مَنْ لَهُ جَارٌّ مُقِيمٌ عَلَى الْمُنْكَرِ وَالزَّمْرِ ، حَيْثُ يُبَاحُ لَهُ الْمَقَامُ ، فَإِنَّ تِلْكَ حَالٌ حَاجَةٌ ؛ لَمَا فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ مِنَ الضَّرَرِ .

فصل : فَإِنْ رَأَى نُقُوشًا ، وَصُورَ شَجَرٍ ، وَنَحْوَهَا ، فَلَا بِأَسَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ نُقُوشٌ ، فَهِيَ (١٥) كَالْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ (١٦) . وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ صُورُ حَيَوَانٍ ، فِي مَوْضِعٍ يُوطَأُ أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهَا ، كَالْتِي فِي الْبُسْطِ ، وَالْوَسَائِدِ ، جَازَ أَيْضًا . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى السُّتُورِ / وَالْحِيطَانِ ، وَمَا لَا يُوطَأُ ، وَأَمَكَنَهُ حَطُّهَا ، أَوْ قَطْعُ رُءُوسِهَا ، فَعَلَّ وَجَلَسَ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ ، انْصَرَفَ وَلَمْ يَجْلِسْ ؛ وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا أَعْدَلُ الْمَذَاهِبِ . وَحَكَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَالِمٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٍ ، وَعِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ ، وَعِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَكْرَهُ التَّصَاوِيرَ ، مَا نُصِبَ مِنْهَا وَمَا بُسْطَ . وَكَذَلِكَ مَالِكٌ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُهَا تَنْزُهَاً (١٧) ، وَلَا يَرَاهَا مُحَرَّمَةً . وَلَعَلَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٨) . وَرَوَى عَنْ ابْنِ

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ » .

(١٤) فِي : بَابُ كِرَاهِيَةِ الْغَنَاءِ وَالزَّمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٧٩ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٦) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « ثَوْبٌ » .

(١٧) فِي الْأَصْلِ : « تَنْزِيهَاً » .

(١٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا وَقَعَ الذِّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدَكُمْ ، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَفِي : بَابِ حَدَّثَنِي ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مِنْكَ فِي الدَّعْوَةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورَةِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٥ / ١٠٥ ، ٧ / ٣٣ ، ٧ / ٢١٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ .

مسعود ، أنه دُعِيَ إلى طعام ، فلما قِيلَ له : إنَّ في البيتِ صورة . أبى أن يذهب حتى كُسِرَتْ^(١٩) . ولنا ، ماروث عائشة ، قالت : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ من سفرٍ ، وقد سَتَرَتْ لِي سَهْوَةً^(٢٠) بَنَمَطٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ ، فلما رآه قال : « أَتَسْتَرِينَ الْخِذْرَ بِسِتْرِ فِيهِ تَصَاوِيرُ ؟ » فَهَتَكَهُ . قالت : فجعلتُ منه مُتَبَدِّلِينَ^(٢١) ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَكَيِّمًا عَلَى إِحْدَاهُمَا . رَوَاهُ ابْنُ عِبْدِ الْبَرِّ^(٢٢) . ولأنَّهَا إِذَا كَانَتْ تُدَاسُ وَيُتَبَدَّلُ ، لم تَكُنْ مُعَزَّزَةً وَلَا مُعْظَمَةً ، فلا تُشَبِّهُ الْأَصْنَامَ الَّتِي تُعْبَدُ وَتُتَّخَذُ آلِهَةً ، فلا تُكْرَهُ^(٢٣) . وما رَوَيْنَاهُ أَخْصَصُ مِمَّا رَوَاهُ ، وقد رَوَى عَنْ أَبِي طَلْحَةَ . أنه قِيلَ له : أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَدْخُلِ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ » ؟ قال : أَلَمْ تَسْمَعْهُ قَالَ : « إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ » ؟ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٤) . وهو مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُبَاحَ مَا كَانَ مَبْسُوطًا ، وَالْمَكْرُوهُ مِنْهُ مَا

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الجنب يؤخر الغسل ، من كتاب الطهارة . وفي : باب في الصور ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ١ / ٥٢ ، ٢ / ٣٩٢ . والترمذي في : باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب ، من كتاب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ . والنسائي في : باب في الجنب إذا لم يتوضأ ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب ، من كتاب الصيد ، وفي : باب التصاویر ، من كتاب الزينة . المجتبى ١ / ١١٦ ، ٧ / ١٦٤ ، ٨ / ١٧٨ ، ١٨٨ . والدارمي ، في : باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه تصاویر ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢ / ٢٨٤ . والإمام أحمد في : المسند ١ / ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ٢٧٧ ، ٣ / ٩٠ ، ٤ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٦ / ٢٤٦ ، ٣٣٠ .

(١٩) أخرجه البيهقي ، في : باب المدعو يرى في الموضع الذي يدعى فيه صورة ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٧ / ٢٦٨ . عن أبي مسعود .

(٢٠) السهوة : الطاق ، أو شبه الرف .

(٢١) في صحيح البخاري : « ثمرتين » .

(٢٢) وأخرجه البخاري ، في : باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر ، من كتاب المظالم ، وفي : باب ما وُطئ من التصاویر ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٣ / ١٧٩ ، ٧ / ٢١٥ ، ٢١٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب ذكر أشد الناس عذابا ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٨٩ . وابن ماجه ، في : باب الصور فيما يوطأ ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٦ ، ١٩٩ ، ١٠٣ .

(٢٣) في ب ، م : « تكرم » .

(٢٤) أخرجه البخاري ، في : باب إذا قال أحدكم آمين ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب من كره القعود على الصورة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٤ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٧ / ٢١٦ . ومسلم ، في : باب تحريم تصوير الحيوان ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ .

كان مُعلّقًا ، بدليل حديث عائشة .

فصل : فَإِنْ قَطَعَ رَأْسَ الصُّورَةِ ، ذَهَبَتِ الْكَرَاهَةُ . قال ابنُ عباسٍ : الصُّورَةُ الرَّأْسُ ، فَإِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ فَلَيْسَ بِصُورَةٍ^(٢٥) . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ عِكْرَمَةَ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَانِي جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْبَابِ تَمَائِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ ، فَمَرَّ بِرَأْسِ التَّمَائِيلِ الَّذِي عَلَى^(٢٦) بَابِ الْبَيْتِ^(٢٦) فَيُقَطِّعُ ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ^(٢٧) ، وَمَرَّ بِالسِّتْرِ فَلْتَقَطَّعَ مِنْهُ وَسَادَتَانِ مَتَبَوِّذَتَانِ تُوطَّانِ ، وَمَرَّ بِالْكَلْبِ فَلْيُخْرِجْ » ، فَقَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢٨) . وَإِنْ قَطَعَ مِنْهُ مَا لَا يَبْقَى الْحَيَوَانُ بَعْدَ ذَهَابِهِ ، / كَصَدْرِهِ أَوْ بَطْنِهِ ، أَوْ جُعِلَ لَهُ رَأْسٌ مُتَفَصِّلٌ عَنْ بَدَنِهِ ، لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ النَّهْيِ ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ لَا تَبْقَى بَعْدَ ذَهَابِهِ ، فَهُوَ كَقَطْعِ الرَّأْسِ . وَإِنْ كَانَ الذَّاهِبُ يَبْقَى الْجَيَوَانُ بَعْدَهُ ، كَالْعَيْنِ وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ ، فَهُوَ صُورَةٌ دَاخِلَةٌ تَحْتَ النَّهْيِ . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي ابْتِدَاءِ التَّصْوِيرِ^(٢٩) صُورَةٌ بِدَنٍ بِلَا رَأْسٍ ، أَوْ رَأْسٌ بِلَا بَدَنٍ ، أَوْ جُعِلَ لَهُ رَأْسٌ وَسَائِرُ بَدَنِهِ صُورَةٌ غَيْرُ حَيَوَانٍ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّهْيِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصُورَةِ حَيَوَانٍ .

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصور ، من كتاب اللباس ، سنن أبي داود ٢ / ١٩٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصورة ، من كتاب اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٥٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الصور والتماثيل ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٢ / ٩٦٦ .
(٢٥) أخرجه البيهقي ، في : باب الرخصة فيما يوطأ من الصور ... ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٧ / ٢٧٠ .

(٢٦-٢٦) في ب ، م : « الباب » .

(٢٧) في ب ، م : « الشجر » .

(٢٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصور ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢ / ٣٩٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب ، من كتاب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٥ .

(٢٩) في ب ، م : « التصوير » .

فصل : وصنعة التصوير مُحَرَّمَةٌ على فاعليها ؛ لما روى ابنُ عمرَ عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قال : « الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ ^(٣٠) يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُقَالُ لَهُمْ : أَخِيُوا مَا خَلَقْتُمْ » . وعن مسروق قال : دخلنا مع عبد الله بيتنا فيه تماثيل ، فقال تماثيل منها : تمثال مَنْ هذا ؟ قالوا : تمثال مريم ، قال عبد الله : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٣١) ، والأمرُ بعمله مُحَرَّمٌ . كَعَمَلِهِ .

فصل : فأما دخولُ مَنْزِلٍ فيه صورةٌ ، فليسَ بِمُحَرَّمٍ ، وإنَّما أُبَيحَ تركُ الدَّعوةِ مِنْ أَجْلِهِ عُقُوبَةً لِلدَّاعِي ، بِإِسْقَاطِ حُرْمَتِهِ ؛ لِإِجَادِهِ الْمُنْكَرَ فِي دَارِهِ . ولا يَجِبُ على مَنْ رآه في مَنْزِلِ الدَّاعِي الخُرُوجُ ، في ظاهرِ كلامِ أحمدَ ؛ فَإِنَّهُ قال ، في رواية الفضل ^(٣٢) بن زياد ^(٣٢) ، إِذَا رَأَى صُورًا عَلَى السُّتْرِ ، لَمْ يَكُنْ رَآهَا حِينَ دَخَلَ ؟ قال : هُوَ أَسْهَلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْجِدَارِ . قِيلَ لَهُ ^(٣٣) : فَإِنْ لَمْ يَرَهُ إِلَّا عِنْدَ وَضْعِ الْخِوَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، أَيْخْرُجُ ؟ فقال : لَا تُضَيِّقْ عَلَيْنَا ، وَلَكِنْ إِذَا رَأَى هَذَا وَبَيَّحَهُمْ وَنَهَاهُمْ . يعني لا يَخْرُجُ . وهذا مذهبُ مالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُهَا تَنْزُهَا ، وَلَا يَرَاهَا مُحَرَّمَةً . وقال أكثرُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : إِذَا كَانَتِ الصُّورُ عَلَى السُّتُورِ ، أَوْ مَالِيسَ بِمَوْطِئٍ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الدُّخُولُ ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُهُ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا ، لَمَا جَازَ تَرْكُ الدَّعوةِ الْوَاجِبَةِ مِنْ أَجْلِهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(٣٠) في ب ، م : « الصورة » .

(٣١) الأولُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، في : باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة ، من كتاب اللباس ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ... ﴾ من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٧ / ٢١٥ ، ٩ / ١٩٧ . ومسلم ، في : باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٧٠ .

كما أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ في : المسند ٢ / ٢٦ .

والثاني أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، في : باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٧ / ٢١٥ . ومسلم ، في : باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٢ / ١٦٧٠ . كما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، في : باب ذكر أشد الناس عذابا ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٩١ .

(٣٢-٣٣) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣٣) سقط من : ب ، م .

دخَلَ الكَعْبَةَ ، فرَأَى فيها صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ يَسْتَقْسِمَانِ بِالْأَزْلَامِ ، فَقَالَ : « قَاتِلْهُمُ اللَّهُ ، لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا مَا اسْتَقْسَمَا بِهَا قَطُّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣٤) . وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ خَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ دَخَلَ بَيْتًا فِيهِ تَمَاثِيلُ ، وَفِي شُرُوطِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ : أَنْ يُوسَّعُوا أَبْوَابَ كِنَائِسِهِمْ وَيَبْعَهُمْ ، لِيَدْخُلَهَا الْمُسْلِمُونَ لِلْمَبِيتِ بِهَا ، / وَالْمَارَّةُ بِدَوَابِهِمْ ، وَرَوَى ابْنُ عَائِذٍ ^(٣٥) فِي « فُتُوحِ الشَّامِ » ، أَنَّ النَّصَارَى صَنَعُوا لِعَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حِينَ قَدِمَ الشَّامَ ، طَعَامًا ، فَدَعَوْهُ ، فَقَالَ : أَيْنَ هُوَ ؟ قَالُوا : فِي الْكَنِيسَةِ ، فَأَمَّا أَنْ يَذْهَبَ ، وَقَالَ لِعَلِيٍّ : امْضِ بِالنَّاسِ ، فَلْيَتَعَدُّوا . فَذَهَبَ عَلَيَّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِالنَّاسِ ، فَدَخَلَ الْكَنِيسَةَ ، وَتَغَدَّى هُوَ وَالْمُسْلِمُونَ ، وَجَعَلَ عَلِيٌّ يَنْظُرُ إِلَى الصُّورِ ، وَقَالَ : مَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ دَخَلَ فَأَكَلَ ^(٣٦) ! وَهَذَا اتِّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى إِبَاحَةِ دُخُولِهَا وَفِيهَا الصُّورِ ^(٣٧) ، وَلَأنَّ دُخُولَ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ ، فَكَذَلِكَ الْمَنَازِلُ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ ، وَكَوْنُ الْمَلَائِكَةِ لَا تَدْخُلُهُ لَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ دُخُولِهِ عَلَيْنَا ، كَمَا لَوْ كَانَ فِيهِ كَلْبٌ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْنَا صُحْبَةُ رُقِيقَةٍ فِيهَا جَرَسٌ ، مَعَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَصْحَبُهُمْ ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ تَرْكُ الدَّعْوَةِ مِنْ أَجْلِهِ عُقُوبَةُ لِفَاعِلِهِ ، وَزَجْرًا لَهُ ^(٣٨) عَنْ فَعْلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَأَمَّا سِتْرُ الْحِيطَانِ بِسُتُورٍ غَيْرِ مُصَوَّرَةٍ ؛ فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ مِنْ وَقَايَةِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُهُ فِي حَاجَتِهِ ، فَأَشْبَهَ السِتْرَ عَلَى الْبَابِ ، وَمَا يَلْبَسُهُ عَلَى بَدَنِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ ، وَعُذْرٌ فِي الرَّجُوعِ عَنِ الدَّعْوَةِ وَتَرْكِ

(٣٤) فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٦٧ .
 كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ كَبِيرٍ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٨٤ ، ٥ / ١٨٨ .
 (٣٥) مُحَمَّدُ بْنُ عَائِذِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُرَشِيَّ الدِّمَشْقِيَّ ، الْكَاتِبُ الْمَوْخَرُ الْمَحْدَثُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتِينَ ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا . تَارِيخُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ١ / ٢ / ١١٤ .
 (٣٦) وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ الْمَدْعُوِّ يَرَى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدْعَى فِيهِ صُورًا ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَاقِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٧ / ٢٦٨ .
 (٣٧) فِي ب ، م : « الصُّورَةُ » .
 (٣٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

الإجاية ؛ بدليل ما روى سالم بن عبد الله بن عمر ، قال : أعرست في عهد أبي ، فاذن
أبي الناس ، فكان أبو أيوب في من آذنا^(٣٩) ، وقد ستروا بيتي بنبجاد^(٤٠) أخضر ، فأقبل
أبو أيوب مسرعاً ، فاطلع ، فرأى البيت مستتر^(٤١) بنبجاد^(٤٢) أخضر ، فقال : يا عبد
الله أتسترون الجدر ؟ فقال أبي ، واستخفى : غلبتنا النساء^(٤٣) يا أبا أيوب . فقال : من
تحشيت أن^(٤٤) يغلبه النساء^(٤٥) ، فلم أخش أن يغلبتك . ثم قال : لا أطعم لكم طعاماً ،
ولا أدخل لكم بيتاً ، ثم خرج . رواه الأثرم^(٤٦) . وروى عن عبد الله بن يزيد الخطمي ،
أنه دعى إلى طعام ، فرأى البيت منجداً ، ففقد خارجاً وبكى ، قيل له : ما يبكيك ؟
قال : إن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد رقع بردة له بقطعة آدم ، فقال : « تطالعت
عليكم الدنيا » . ثلاثاً ، ثم قال : « أنتم اليوم خير أم إذا غدت عليكم قصعة وراحث
أخرى ، ويغلبو أحدكم في حلة ويروح في أخرى ، وتسترون بيوتكم كما تسترون^(٤٧)
الكعبة ؟ » . قال عبد الله : أفلا أبكي ، وقد بقيت حتى رأيتم تسترون بيوتكم كما
تسترون الكعبة^(٤٨) ؟ . وقد روى الخلال ، بإسناده عن ابن عباس ، وعلي بن الحسين ،
عن النبي ﷺ ، أنه نهى أن تسترون الجدر^(٤٩) . وروت عائشة ، أن النبي ﷺ لم يأمر

١٤٣/٧

(٣٩) في ب ، م : آذن .

(٤٠) في الأصل ، ا : بخنادى . وفي ب ، م : بخباء . والمثبت من : مجمع الزوائد .

(٤١) في الأصل : مسترا .

(٤٢) سقط من : الأصل .

(٤٣-٤٤) في ا ، ب ، م : يغلبه .

(٤٥) وأخرجه البيهقي بنحوه ، في : باب ما جاء في تستر المنازل ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٧ / ٢٧٢ .
وأورده الهيثمي ، في : باب في من دعى فرأى ما يكره ، من كتاب الصيد . مجمع الزوائد ٤ / ٥٤ ، ٥٥ . وقال : رواه
الطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح .

(٤٥) في ا : تسترون .

(٤٦) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تستر المنازل ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٧ / ٢٧٢ . وعزه
صاحب الكنز إلى الطبراني في الكبير . كنز العمال ٣ / ٢١٦ .

(٤٧) وأخرجه البيهقي ، في الموضع السابق .

فيما رُزِقْنَا أَنْ نُسْتَرَّ الْجُدْرَ^(٤٨) . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ سِتْرَ الحَيْطَانِ مَكْرُوهٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ إذ لم يثبت في تَحْرِيمِهِ دَلِيلٌ ، وقد فعله ابنُ عمرَ ، وفعلَ في زَمَنِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَإِنَّمَا كُرِهَ لِمَا فِيهِ مِنَ السَّرْفِ ، كَالزِّيَادَةِ فِي الْمَلْبُوسِ ،^(٤٩) وَالسَّرْفِ فِي الْمَأْكُولِ^(٥٠) . وقد قيلَ : هو مُحَرَّمٌ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ النَّهْيَ لَمْ يَثْبُتْ ، وَلَوْ ثَبَتَ يُحْمَلُ^(٥١) عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وسئل أحمدُ عن السُّتُورِ فِيهَا الْقُرْآنُ ؟ فقال : لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مُعْلَقًا فِيهِ الْقُرْآنُ ، يُسْتَهَانُ بِهِ ، وَيُمَسَّحُ بِهِ . قيلَ له : فَيُقْلَعُ ؟ فَكُرِهَ أَنْ يُقْلَعَ الْقُرْآنُ ، وقال : إذا كَانَ سِتْرَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٥٢) . وَكُرِهَ أَنْ يُشْتَرَى الثَّوبُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ ، مِمَّا يُجْلَسُ عَلَيْهِ أَوْ يُدَاسُ .

فصل : قيلَ لأبي عبيد الله : الرَّجُلُ يَكْتَرِي الْبَيْتَ فِيهِ تَصَاوِيرُ ، تَرَى أَنْ يُحْكَمَ ؟ قال : نعم . قال المروزيُّ : قلتُ لأبي عبيد الله : دخلتُ حمامًا ، فرأيتُ صورةً ، أترى أَنْ أُحْكِمَ الرَّأْسَ ؟ قال : نعم . إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ اتِّخَاذَ الصُّورَةِ مُنْكَرٌ ، فَجَازَ تَغْيِيرُهَا ، كَالَةِ اللَّهْوِ وَالصَّلَيبِ ، وَالصَّنَمِ ، وَيَتَلَفُ مِنْهَا مَا يُخْرِجُهَا عَنْ حَدِّ الصُّورَةِ ، كَالرَّأْسِ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكْفِي . قال أحمدُ : وَلَا بَأْسَ بِاللَّعِبِ مَا لَمْ تَكُنْ صُورَةً ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَلْعَبُ بِاللُّعْبِ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ ؟ » . فَقُلْتُ : هَذِهِ خَيْلُ سُلَيْمَانَ . فَجَعَلَ يَضْحَكُ .^(٥٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ^(٥٤) .

فصل : والدُّفُّ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِيهِ ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ فِي

(٤٨) انظر ما تقدم تخريجه عن عائشة في صفحة ٢٠٠ ، والمسند ٦ / ٢٤٧ .

(٤٩-٤٩) في الأصل ، ب ، م : « وَالْمَأْكُولِ » .

(٥٠) في ا ، ب ، م : « لِحَمَلِ » .

(٥١) سقط من : الأصل .

(٥٢-٥٢) سقط من : الأصل . وأخرجه مسلم ، في : باب في فضل عائشة رضي الله عنها ، من كتاب فضائل

الصحابة . صحيح مسلم ٤ / ١٨٩٠ ١٨٩١ .

وأخرجه أبو داود ، في : باب في اللعب بالبنات . من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٥٨١ .

النكاح^(٥٣) . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامٍ مِنِّي تَذْفَانِ وَتَضْرِبَانِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ بِثَوْبِهِ ، فَاتَّهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥٤) .

فصل : وَاتِّخَاذُ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مُحَرَّمٌ ، فَإِذَا رَأَاهُ الْمَدْعُوُّ فِي مَنْزِلِ الدَّاعِي ، فَهُوَ مُنْكَرٌ يَخْرُجُ مِنْ أَجْلِهِ . وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْفِضَّةِ مُسْتَعْمَلًا كَالْمُكْحَلَةِ وَنَحْوِهَا . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَأَلَ أَحْمَدُ : إِذَا رَأَى حَلَقَةَ مِرَاةٍ فِضَّةً ، وَرَأَسَ مُكْحَلَةٍ ، يَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : هَذَا تَأْوِيلٌ تَأْوَلْتَهُ ، وَأَمَّا الْآيَةُ نَفْسُهَا فَلَيْسَ فِيهَا شَكٌّ . وَقَالَ / : مَا لَا يُسْتَعْمَلُ فَهُوَ أَسْهَلُ ، مِثْلُ الضَّبَّةِ فِي السُّكَّيْنِ وَالْقَدَاحِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمُنْكَرِ كَسَمَاعِهِ ، فَكَمَا لَا يَجْلِسُ فِي مَوْضِعٍ يَسْمَعُ فِيهِ صَوْتَ الزَّمَرِ ، لَا يَجْلِسُ فِي مَوْضِعٍ يَرَى فِيهِ مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُنْكَرِ .

فصل : وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ عِنْدَ أَهْلِ الْوَلِيمَةِ مُنْكَرًا ، لَا يَرَاهُ وَلَا يَسْمَعُهُ ، لِكَوْنِهِ بِمَعْزِلٍ عَنْ مَوْضِعِ الطَّعَامِ ، أَوْ يُخْفَوْنَهُ وَقْتَ حُضُورِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَحْضُرَ وَيَأْكُلَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَلَهُ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الْحُضُورِ^(٥٥) فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ؛ فَإِنَّهُ سَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الْخِتَانِ أَوْ الْعُرْسِ ، وَعِنْدَهُ الْمُحَنَّثُونَ ، فَيَدْعُوهُ^(٥٦) بَعْدَ ذَلِكَ بِبُيُوتِهِ أَوْ سَاعَةِ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ أَوْلَئِكَ ؟ قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَأْتِمَ إِنْ لَمْ يُجِبْ ، وَإِنْ أَجَابَ فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ آثِمًا . فَاسْقَطَ الْوُجُوبَ ؛ لِإِسْقَاطِ الدَّاعِي حُرْمَةَ نَفْسِهِ بِاتِّخَاذِ الْمُنْكَرِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ الْإِجَابَةُ ؛ لِكَوْنِ

(٥٣) تقدم تخريجه في ٩ / ٤٦٨ .

(٥٤) أخرجه البخاري ، في : باب الحراب والدرق يوم العيد ، من كتاب العيدين ، وفي : باب قصة الحبش وقول النبي ﷺ : يا بني أرفدة ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٢٢٥ . ومسلم ، في : باب الرخصة في اللعب ... ، من كتاب العيدين ٢ / ٦٠٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الاستماع إلى الغناء وضرب الدف يوم العيد ، من كتاب العيدين . المجتبى ٤ / ١٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٨٤ .

(٥٥) في الأصل : « حضوره » .

(٥٦) في النسخ : « فيدعوه » .

المُجِيبُ لَا يَرَى مُنْكَرًا وَلَا يَسْمَعُهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِذَا كَانَ الْمَكْسَبُ طَيِّبًا ، وَلَمْ يَرِ مُنْكَرًا . فَعَلَى قَوْلِهِ هَذَا ، لَا تَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ طَعَامُهُ مِنْ مَكْسَبٍ خَبِيثٍ ؛ لِأَنَّ اتِّخَاذَهُ مُنْكَرًا ، وَالْأَكْلُ مِنْهُ مُنْكَرٌ ، فَهُوَ أَوْلَى بِالِامْتِنَاعِ ، وَإِنْ حَضَرَ لَمْ يَسْغُ لَهُ ^(٥٧) الْأَكْلُ مِنْهُ .

١٢٢٠ - مسألة ؛ قال : (وَدَعْوَةُ الْخِتَانِ لَا يَغْرِفُهَا الْمُتَقَدِّمُونَ ، وَلَا عَلَى مَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا أَنْ يُجِيبَ ، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ السُّنَّةُ فِي إِجَابَةِ مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ تَزْوِيجٍ ^(١))

يعنى بالمتقدمين أصحاب رسول الله ﷺ الذين يقتدى بهم ؛ وذلك لما روى أن عثمان بن أبي العاص ، دُعِيَ إِلَى خِتَانٍ ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَ ، فَقِيلَ لَهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا نَدْعَى إِلَيْهِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ ^(٢) .

إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَحُكْمُ الدَّعْوَةِ لِلْخِتَانِ وَسَائِرِ الدَّعَوَاتِ غَيْرِ الْوَلِيمَةِ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ إِطْعَامِ الطَّعَامِ ، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ : تَجِبُ إِجَابَةُ كُلِّ دَعْوَةٍ ؛ لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِهِ . فَإِنْ ابْنُ عُمَرَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْهُ ، عُرْسًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عُرْسٍ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ السُّنَنِ إِنَّمَا وَرَدَ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى الْوَلِيمَةِ ، وَهِيَ الطَّعَامُ فِي الْعُرْسِ خَاصَّةً ، كَذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ ، وَثَعْلَبٌ ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ . وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ ابْنِ عُمَرَ / ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٤) . وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ

١٤٤/٧ و

(٥٧) سقط من : الأصل .

(١) في الأصل : « تزوج » .

(٢) المسند ٤ / ٢١٧ .

(٣) في : باب ما جاء في إجابة الدعوة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٠٦ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٥٣ .

(٤) في : باب إجابة الداعي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦١٦ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ٢ / ١٠٥٣ .

أبى العاصي : كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا نُدْعَى إِلَيْهِ . وَلَئِنْ التَّرْوِيحَ يُسْتَحَبُّ إِعْلَانُهُ ، وَكَثْرَةُ الْجَمْعِ فِيهِ ، وَالتَّصَوُّيْتُ ، وَالضَّرْبُ بِالْذُّفِّ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . فَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْإِجَابَةِ إِلَى غَيْرِهِ ، فَمَحْمُولٌ عَلَى ^(٥) الْاسْتِجَابِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَمْ يَخْصُ بِهِ دَعْوَةُ ذَاتِ سَبَبٍ دُونَ غَيْرِهَا ، وَإِجَابَةُ كُلِّ دَاعٍ مُسْتَحَبَّةٌ لِهَذَا الْخَبَرِ ، وَلَئِنْ فِيهِ جَبَرَ قَلْبِ الدَّاعِي ، وَتَطْيِيبَ قَلْبِهِ ، وَقَدْ دُعِيَ أَحْمَدُ إِلَى خِتَانٍ ، فَأُجَابَ وَأُكِّلَ . فَأَمَّا الدَّعْوَةُ فِي حَقِّ فَاعِلِهَا ، فَلَيْسَتْ لَهَا فَضِيلَةٌ تَخْتَصُّ بِهَا ؛ لِعَدَمِ وَرُودِ الشَّرْعِ بِهَا ، وَلَكِنْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الدَّعْوَةِ لَغَيْرِ سَبَبٍ حَادِثٍ ، فَإِذَا قَصِدَ فَاعِلُهَا شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَإِطْعَامُ إِخْوَانِهِ ، وَبَذْلُ طَعَامِهِ ، فَلَهُ أَجْرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٢٢١ - مسألة ؛ قال : (وَالتَّائِرُ مَكْرُوءٌ ؛ لِأَنَّهُ شِبْهُ التُّهْمَةِ ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مَنْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ صَاحِبِ النَّارِ مِنْهُ)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي النَّارِ وَالتَّقَاطِطِ ؛ فَرَوَى أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوءٌ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَذَرِيِّ ، وَعِكْرِمَةَ ، وَابْنَ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ^(١) الْخَطْمِيِّ ، وَطَلْحَةَ ، وَزَيْدَ الْيَامِيِّ ^(٢) . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةً ثَانِيَةً : لَيْسَ بِمَكْرُوءٍ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَالنَّحَعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ ، لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُرَيْطٍ ، قَالَ : قُرُبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسُ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتٌّ ، فَطَفِقْنَ يَزْدَلِفْنَ إِلَيْهِ بِأَيْتِهِنَّ يَدًا ، فَنَحَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا ، فَسَأَلْتُ مَنْ قُرُبَ مِنْهُ ، فَقَالَ : قَالَ :

(٥) سقط من : ب ، م .

(١) في النسخ : زيد . وهو عبد الله بن يزيد بن زيد الخطمي ، نسبة إلى بني خطمة بن جشم ، بطن من الأنصار ، له صحبة ، شهد الحديبية وهو صغير ، وكان أميرا على الكوفة زمن ابن الزبير . الباب ١ / ٣٨٠ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٧٨ .

(٢) زيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي ، نسبة إلى يام بن أصبى بن رافع . بطن من همدان ، حدث عن التابعين ، وتوفي بعد العشرين ومائة . الباب ٣ / ٣٠٤ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ .

« مَنْ شَاءَ اقْطَعْ » . رواه أبو داود^(٣) . وهذا جارٍ مجرى النثار ، وقد روى أن النبي ﷺ دُعِيَ إلى وليمة رجلٍ من الأنصار ، ثم أثوابُ نهبٍ فأَنْهَبَ عليه . قال الراوى : ونظرتُ إلى رسول الله ﷺ يُزَاحِمُ النَّاسَ وَيَحْشُو^(٤) ذلك . قلتُ : يا رسول الله ، أو ما نَهَيْتُنَا عن التَّهْبَةِ ؟ قال : « نَهَيْتُكُمْ عَنْ تَهْبَةِ الْعَسَاكِرِ »^(٥) . ولأنَّه نوعٌ إباحةٍ فأشبهه إباحةَ الطعام للضُّيفَانِ . ولنا ، ما روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَا تَحِلُّ التَّهْبَةُ^(٦) وَالْمُثْلَةُ » .
 ١٤٤/٧ ظ
 رواه البخارى^(٧) . وفي لفظ ، أن النبي ﷺ نَهَى عن التَّهْبَةِ وَالْمُثْلَةِ . ولأنَّ فيه تَهْبًا ، وَتَزَاحِمًا ، وَقِتَالًا ، وَرُبَّمَا أَخَذَهُ مَنْ يَكْرَهُ صَاحِبُ النَّثَارِ ، لِحَرْصِهِ وَشَرِّهِ وَدَنَاءَةِ نَفْسِهِ ، وَيُحَرِّمُهُ مَنْ يُحِبُّ صَاحِبَهُ ؛ لِمُرُورِهِ وَصِيَانَةِ نَفْسِهِ وَعِزِّهِ ، وَالْعَالِبُ هَذَا ، فَإِنَّ أَهْلَ الْمُرَاوَاتِ يَصُونُونَ أَنْفُسَهُمْ عَنْ مُزَاحِمَةِ سَفَلَةِ النَّاسِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَأنَّ فِي هَذَا دَنَاءَةً ، وَاللهُ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ ، وَيَكْرَهُ سَفَسَافَهَا . فَأَمَّا خَيْرُ الْبَدَنَاتِ ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ لَا تَهْبَةَ فِي ذَلِكَ ؛ لِكَثْرَةِ اللَّحْمِ ، وَقِلَّةِ الْآخِذِينَ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لاشتغاله بالمَنَاسِكِ عَنْ تَفْرِيقِهَا . وفي الجملة ، فالخلافُ إنما هو في كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِبَاحَتُهُ^(٨) فلا خلافَ فيها ، ولا في الِاتِّقَاطِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ إِبَاحَةٌ لِلَّهِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْإِبَاحَاتِ .

(٣) تقدم تخريجه في : ٥ / ٣٠١ .

(٤) في ب ، م : « أَوْ نَحْوِ » .

(٥) أخرجه نحوه الطحاوى ، في : باب انتهاب ما ينثر على القوم ... ، من كتاب النكاح . شرح معاني الآثار . ٥٠ / ٣ .

(٦) في أ : « التَّهْبَةُ » .

(٧) في : باب النهي بغير إذن صاحبه ، من كتاب المظالم ، وفي : باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجشمة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٣ / ١٧٨ ، ٧ / ١٢٢ .

كما أخرجه ، أبو داود ، في : باب في النهي عن النهي ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢ / ٦٠ . والنسائى ، في : باب التنف ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٢٣ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن التَّهْبَةِ ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٩٩ . والدارمى ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، وباب النهي عن التَّهْبَةِ ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٢ / ٨٥ ، ٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٢٥ ، ٣ / ١٤٠ ، ٣٢٣ ، ٤ / ١١٧ ، ١٣٤ ، ١٩٤ ، ٣٠٧ ، ٥ / ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٦ / ٤٤٥ .

(٨) في الأصل : « الإباحة » .

١٢٢٢ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ قَسَمَ عَلَى الْحَاضِرِينَ ، فَلَا بَأْسَ بِأَخْذِهِ)

كذا رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّ بَعْضَ أَوْلَادِهِ حَدَّثَ ^(١) ، فَقَسَمَ عَلَى الصَّبْيَانِ الْجَوَزَ . أَمَّا إِذَا قَسَمَ عَلَى الْحَاضِرِينَ مَا يُنْتَرُ مِثْلَ اللَّوْزِ ، وَالسُّكَّرِ ، وَغَيْرِهِ ، فَلَا خِلَافَ فِي ^(٢) أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ ، غَيْرُ مَكْرُوهٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا ، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ ، لَمْ يَكُنْ فِيْهِنَّ ^(٣) تَمْرَةٌ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا ، شَدَّتْ ^(٤) فِي مَضَاغِي ^(٥) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٦) . وَكَذَلِكَ إِنْ وَضَعَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، وَأَذِنَ لَهُمْ فِي أَخْذِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقَعُ تَنَاهُتٌ ، فَلَا يُكْرَهُ أَيْضًا . قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَوَزِ يَنْتَرُ ؟ فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ : يُعْطُونَ فَيُقَسِّمُ ^(٧) عَلَيْهِمْ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرٍ : سَمِعْتُ حُسْنَ ^(٨) أُمَّ وَلَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، تَقُولُ : لَمَّا حَدَّثَ ابْنِي حُسْنَ ، قَالَ لِي مَوْلَايَ : حُسْنُ ، لَا تَنْتَرِي ^(٩) عَلَيْهِ . فَاشْتَرَيْتُمْ تَمْرًا وَجَوَزًا ، فَأَرْسَلَهُ إِلَى الْمُعَلِّمِ ، قَالَتْ : وَعَمِلْتُ أَنَا عَصِيدَةً ، وَأَطْعَمْتُ الْفُقَرَاءَ ، فَقَالَ : أَحْسَنْتِ أَحْسَنْتِ . وَفَرَّقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّبْيَانِ الْجَوَزَ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ خَمْسَةً خَمْسَةً .

فصل : وَمَنْ حَصَلَ فِي حِجْرِهِ شَيْءٌ مِنَ النَّثَارِ ، فَهُوَ لَهُ ، غَيْرُ مَكْرُوهٍ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ حَصَلَ فِي حِجْرِهِ فَمَلَكَهُ ، كَمَا لَوْ ثَبَتَ سَمَكَةٌ مِنَ الْبَحْرِ فَوَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ حِجْرِهِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ .

(١) حَدَّثَ : أَيْ أَمَّ حَفَظَ الْقُرْآنَ . وَسَبَقَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٣-٣) فِي ب ، م : « إِلَى مَاضِي » .

(٤) فِي : بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ٩٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٢٤ .

(٥) فِي أ ، ب ، م : « يَقْسِمُ » .

(٦) حُسْنُ : جَارِيَةٌ اشْتَرَاهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بَعْدَ مَوْتِ زَوْجَتِهِ أُمِّ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَوَلَدَتْ مِنْهُ بَعْضَ أَبْنَائِهِ ، وَرَوَتْ عَنْهُ أَشْيَاءَ .

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٧) فِي أ ، ب ، م : « تَنْتَرُوا » .

/ فصل : ولا بأس أن يخلط المسافرون أزوادهم^(٨) ويأكلون جميعاً . وإن أكل بعضهم أكثر من بعض ، فلا بأس . وقد كان السلف يتناهدون^(٩) في الغزو والحج . ويفارق النثار ؛ فإنه يؤخذ بنهب وتسالب وتجاذب ، بخلاف هذا .

فصل : في آداب الطعام . يستحب غسل اليدين^(١٠) قبل الطعام وبعده ، وإن كان على وضوء .^(١١) قال المروزي : رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده ، وإن كان على وضوء^(١٢) . وقد روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ^(١٣) خَيْرَ بَيْتِهِ ، فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤُهُ ، وَإِذَا رَفَعَ » . رواه ابن ماجه^(١٤) . وروى أبو بكر ، بإسناده عن الحسن^(١٥) بن علي^(١٦) أن النبي ﷺ قال : « الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَنْفِي الْفَقْرَ ، وَبَعْدَهُ يَنْفِي اللَّيْمَ »^(١٧) . يعني به غسل اليدين . وقال النبي ﷺ : « مَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ^(١٨) ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » . رواه أبو داود^(١٩) . ولا بأس بترك الوضوء ؛ لما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ خرج من

(٨) في الأصل : « زادهم » .

(٩) في ١ ، ب ، م ، « يتعاهدون » . وتناهد الرفقة في السفر : أخرجوا ما لديهم من الطعام .

(١٠) في الأصل ، ١ : « اليد » .

(١١-١٢) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٢) تكلمة من سنن ابن ماجه .

(١٣) في : باب الوضوء عند الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٨٥ .

(١٤-١٥) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٥) في الأصل ، ١ : « عن » .

(١٦) في الأصل ، زيادة : « أنه » .

(١٧) أورده الشوكاني ، في : كتاب الأطعمة والأشربة . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ١٥٥ . والصغاني في رسالته في الموضوعات ٩ .

(١٨) غمر : دسم ووسخ وزهومة من اللحم .

(١٩) تقدم تخريجه في : ١ / ٢٥٣ . ويصحح : سنن أبي داود ٢ / ٣٣٠ . ويضاف إليه : والدارمي ، في : باب في

الوضوء بعد الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢ / ١٠٤ .

الغائط ، فَأَتَى بِطَعَامٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا آتِيكَ بِوَضُوءٍ ؟ قَالَ (٢٠) : « أُرِيدُ الصَّلَاةَ ؟ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١) . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِغْبِ الْجَبَلِ ، وَقَدْ قَضَى حَاجَتَهُ ، وَبَيْنَ أَيْدِينَا ثَمَرٌ عَلَى ثَرَسٍ أَوْ حَجَفَةٍ (٢٢) ، فَدَعَوْنَاهُ فَأَكَلَ مَعَنَا ، وَمَا مَسَّ مَاءٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣) . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَحْتَزُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَأَلْقَاهَا مِنْ يَدِهِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤) . وَلَا بَأْسَ بِتَقْطِيعِ اللَّحْمِ بِالسُّكَيْنِ ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ . وَقَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ حَدِيثٍ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسُّكَيْنِ ، فَإِنَّهُ مِنْ صُنْعِ الْأَعَاجِمِ ، وَانْهَشُوهُ نَهَشًا ؛ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ » (٢٥) . قَالَ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ . وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَتُسْتَحَبُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْأَكْلِ ، وَأَنْ يَأْكُلَ بِيَمِينِهِ مِمَّا يَلِيهِ ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : كُنْتُ يَتِيمًا فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ ، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَا غُلَامُ ، سَمَّ اللَّهُ ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ ، وَكُلْ مِمَّا

(٢٠) في ب ، م زيادة : « لا » .

(٢١) في : باب ، الوضوء عند الطعام ، من كتاب الأُطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٨٥ .

(٢٢) الحجفة ؛ بمعنى الترس .

(٢٣) في : باب في طعام الفجاءة ، من كتاب الأُطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣١١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٩٧ .

(٢٤) في : باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ... ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب إذا دعى الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل ، من كتاب الأذان ، وفي : باب ما يذكر في السكين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قطع اللحم بالسكين ، وباب شاة مسمومة والكنف والجنب ، وباب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه ، من كتاب الأُطعمة . صحيح البخاري ١ / ٦٣ ، ١٧٢ ، ٤ ، ٥١ ، ٧ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب نسخ الوضوء مما مست النار ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١ / ٢٧٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء عن النبي ﷺ من الرخصة في قطع اللحم بالسكين ، من أبواب الأُطعمة . عارضة الأحوذى ٨ / ٣١ . والدارمي ، في : باب الرخصة في ترك الوضوء ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ١٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٦٥ ، ٤ ، ١٣٩ ، ١٧٩ ، ٥ ، ٢٨٨ .

(٢٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في آكل اللحم ، من كتاب الأُطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣١٤ . وقال : ليس هو بالقوي .

يَلِيكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٦) . وعن ابن عمر ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَاكُلْ بِيَمِينِهِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢٧) . / ١٤٥/٧ ظ
 وعن عائشة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ » . وكان رسول الله ﷺ جَلِيسًا وَرَجُلًا يَأْكُلُ ، فلم يُسَمِّ حتى لم يبقَ من طعامِهِ إِلَّا لَقْمَةٌ ، فلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ثم قال^(٢٨) : « مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ^(٢٩) قَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣٠) . وعن عِكْرَاشِ بْنِ ذُوَيْبٍ قال : أَتَى

(٢٦) أخرجه البخاري ، في : باب التسمية على الطعام والأكل باليمين ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخاري ٨٨ / ٧ . ومسلم ، في : باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٥٩٩ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الأكل باليمين ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٤ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسمية على الطعام ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأخوذى ٤٦ / ٨ . وابن ماجه ، في : باب التسمية عند الطعام ، وباب الأكل باليمين ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٧ / ٢ . والدارمي ، في : باب التسمية على الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٤ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب جامع ما جاء في الطعام والشراب ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٩٣٤ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦ ، ٢٧ . (٢٧) في : باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٥٩٨ / ٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الأكل باليمين ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٤ / ٢ . والدارمي ، في : باب الأكل باليمين ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٧ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن الأكل بالشمال ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٩٢٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨ / ٢ ، ٣٣ ، ١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٤٦ .

(٢٨) في ب ، م ، : وقال .

(٢٩) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣٠) الأول تقدم تخريجه عند أبي داود ، في الكلام على تخريجه عند مسلم .

والثاني والثالث أخرجهما أبو داود ، في : باب التسمية على الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٢ / ٢ ، ٣١٣ .

كما أخرج الثاني الترمذي ، في : باب ما جاء في التسمية على الطعام ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأخوذى ٤٦ / ٨ . وابن ماجه ، في : باب التسمية عند الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٧ / ٢ . والدارمي ، في : باب في التسمية على الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٤ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٤٣ ، ٢٠٨ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥ .

النَّبِيُّ ﷺ بِجَفَنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالْوَدَكِ^(٣١) ، فَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ ، فَخَبَطْتُ يَدِي فِي نَوَاحِيهَا ، فَقَالَ : « يَا عِكْرَاشُ ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؛ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ » . ثُمَّ أُتِينَا بِطَبْقٍ فِيهِ أَلْوَانُ الرُّطَبِ ، فَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّبْقِ ، وَقَالَ : « يَا عِكْرَاشُ ، كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣٢) . وَلَا يَأْكُلُ مِنْ ذِرْوَةِ الثَّرِيدِ ، لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلَ مِنْ أَسْفَلِهَا ، فَإِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا » . وَفِي^(٣٣) حَدِيثٍ آخَرَ^(٣٤) : « كُلُّوا مِنْ جَوَانِبِهَا ، وَدَعُوا ذِرْوَتَهَا ، يُبَارِكُ فِيهَا » رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ^(٣٥) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ بِالْأَصَابِعِ الثَّلَاثِ ، وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا . قَالَ مُثَنَّى : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَكْلِ بِالْأَصَابِعِ كُلِّهَا ؟ فَذَهَبَ إِلَى ثَلَاثِ أَصَابِعَ ، فَذَكَرْتُ لَهُ الْحَدِيثَ الَّذِي يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ بِكَفِّهِ كُلِّهَا^(٣٦) . فَلَمْ يُصَحِّحْهُ ، وَلَمْ يَرِ إِلَّا ثَلَاثَ أَصَابِعَ . وَقَدْ رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ ، وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا . رَوَاهُ الْخَلَّلُ بِإِسْنَادِهِ^(٣٧) .

(٣١) الودك : دسم اللحم والشحم ، وهو ما يتحلب من ذلك .

(٣٢) في : باب الأكل مما يليك ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في التسمية في الطعام ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأخوذى ٨ / ٤٠ .

(٣٣-٣٤) في ١ ، ب ، م : « الحديث » .

(٣٤) الحديث الأول ، باللفظ الذى أورده المصنف ، أخرجه أبو داود عن ابن عباس ، في : باب ما جاء في الأكل من أعلى الصحفة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٣١٣ . كما أخرج الثانى عن عبد الله بن بسر ، في الباب نفسه . أما ابن ماجه ، فقد أخرج الأول ، عن واثله بن الأسقع الليثى ، باختلاف يسير ، في بعض ألفاظه ، وأخرج الثانى عن عبد الله بن بسر ، وأخرج عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا وَضَعَ الطَّعَامَ ، فَخَذُوا مِنْ حَافَتِهِ ، وَذَرُوا وَسْطَهُ ؛ فَإِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهِ » . انظر : باب النهى عن الأكل من ذروة الثريد ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٩٠ .

(٣٥) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب فى الأكل بكم إصبع هو ، من كتاب العقيقة . المصنف ٨ / ٢٩٩ . بلفظ : كَانَ يَأْكُلُ بِالْخُمْسِ .

(٣٦) وأخرجه مسلم ، في : باب استحباب لعق الأصابع والقصة ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٠٥ . وأبو داود ، في : باب فى المنديل ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٣٢٩ . والدارمى ، في : باب الأكل بثلاث أصابع ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمى ٢ / ٩٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٨٦ .

وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِيًا ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو جُحَيْفَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا آكُلُ مُتَكِيًا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣٧) . وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا ؛ لِمَا رَوَيْنَا ، وَلَمَّا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا ، فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣٨) . وَعَنْ نُبَيْشَةَ قَالَ ^(٣٩) : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ فِي قِصْعَةٍ فَلَحَسَهَا ، اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقِصْعَةُ » . ^(٤٠) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٤١) . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَقَعَتِ اللَّقْمَةُ مِنْ يَدِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَمْسَحْ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْأَرْضِ ، وَلْيَأْكُلْهَا » . رَوَاهُ ^(٤٢) ابْنُ مَاجَهَ ^(٤٣)

و ١٤٦/٧

فصل : وَيُحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا فَرَّغَ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ ، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ ، فَيُحْمَدَهُ » ^(٤٤) عَلَيْهَا . ^(٤٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤٦) .

-
- (٣٧) في : باب الأكل متكيا ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخاري ٩٣ / ٧ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الأكل متكيا ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٣ / ٢ .
والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الأكل متكيا ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٦ / ٨ .
(٣٨) في : باب في المنديل ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٩ / ٢ .
كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب لعق الأصابع والقصعة ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٠٥ . والدارمي ، في : باب في المنديل عند الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٥ / ٢ .
(٣٩) في ب ، م ، هـ : قالت هـ . وهو نبيشة الخير ، رجل من هذيل . انظر مواضع التخريج الآتية .
(٤٠ - ٤١) سقط من : الأصل . وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في اللقمة تسقط ، من كتاب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣١٠ / ٧ .
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب تنقية الصحفة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٩ / ٢ . والدارمي ، في : باب في لعق الصحفة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٦ / ٢ .
(٤١) في الأصل ، أ : رواه هـ .
(٤٢) في : باب اللقمة إذا سقطت ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٩١ / ٢ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في اللقمة تسقط ، من أبواب الأطعمة ، عارضة الأحوذى ٣٠٨ / ٧ .
(٤٣) في الأصل : « فيحمد الله » . وما هنا موافق لمصادر التخريج .
(٤٤ - ٤٥) في الأصل : « متفق عليه » . والحديث أخرجه مسلم ، في : باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٩٥ / ٤ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الحمد على الطعام إذا فرغ منه ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٩ / ٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٧ ، ١٠٠ / ٣ .

وعن أبي سعيد ، قال : كان النبي ﷺ إذا أكل طعاماً ، قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا ، وَسَقَانَا ، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ » . رواه أبو داود^(٤٥) . وعن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يقول إذا رفع طعامه : « الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، مُبَارَكًا فِيهِ ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ ، وَلَا مُودَّعٍ ، وَلَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ ، رَبَّنَا » . وعن معاذ بن أنس الجهني ، عن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . رواه ابن ماجه^(٤٦) . وروى أن النبي ﷺ أكل طعاماً ، هو وأبو بكر وعمر ، ثم قال : « مَنْ قَالَ فِي أَوَّلِهِ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَبَرَكَةِ اللَّهِ . وَفِي آخِرِهِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَأَزَوَى وَأَنْعَمَ وَأَفْضَلَ ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَهُ »^(٤٧) . وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِصَاحِبِ الطَّعَامِ ؛ لما روى جابر بن عبد الله ، قال : صَنَعَ أَبُو الْهَيْثَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ طَعَامًا ، فدعا النبي ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، فلما فرغ قال : « أَتَيْبُوا صَاحِبِكُمْ » . قالوا : يا رسول الله ، وما إثابته ؟ قال : « إِنْ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ، وَأَكَلَ طَعَامَهُ ، وَشَرِبَ شَرَابَهُ ، فَدَعَا لَهُ ، فَذَلِكَ إِثَابَتُهُ » . وعن أنس ، أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عبادَةَ ، قال : فجاء بخبز وزيت ، فأكل ، ثم قال النبي ﷺ : « أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ »^(٤٨) الصَّائِمُونَ ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْإِبْرَارُ ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ

(٤٥) في : باب ما يقول الرجل إذا طعم ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٢٩ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما يقول إذا فرغ من الطعام ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ١٣ / ١٢ .
(٤٦) تقدم نخرج الحديث الأول ، عند أبي داود ، وغيره . والثلاثة أخرجهما ابن ماجه ، في : باب ما يقال إذا فرغ من الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ .
كما أخرجه الثاني البخاري ، في : باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخاري ٧ / ١٠٦ . وأبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا طعم ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٢٩ .
والترمذي ، في : باب ما يقول إذا فرغ من الطعام ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ١٣ / ١٢ . والدارمي ، في : باب الدعاء بعد الفراغ من الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢ / ٩٥ .
كما أخرجه الثالث أبو داود ، في : باب أول كتاب اللباس ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢ / ٣٦٥ .
والترمذي ، في : باب ما يقول إذا فرغ من الطعام ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ١٣ / ١٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٣٩ .
(٤٧) لم نجده .
(٤٨) في ١ ، ب ، م : « عندك » .

الْمَلَأْنِيكَ . رواهما أبو داود^(٤٩) .

فصل : ولا بأس بالجمع بين طعامين ؛ فإن عبد الله بن جعفر قال : رأيت النبي ﷺ يأكل القثاء بالرطب . ويكره غيب الطعام ؛ لقول أبي هريرة : ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط ، إذا انتهى شيئاً أكله ، وإن لم يشتهه تركه . متفق عليهما^(٥٠) . وإذا حضر فصادف قوماً يأكلون ، فدعوه ، لم يكره له الأكل ؛ لما قدّمنا من حديث جابر ، / ١٤٦/٧ ظ حين دعوا رسول الله ﷺ ، فأكل معهم . ولا يجوز أن يتحین وقت أكلهم ، فيهمهم عليهم ، ليطعمهم معهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظْرٍ إِنَّهُ ﴾^(٥١) . أى غير منتظرين بلوغ نضحجه . وعن أنس قال : ما أكل رسول الله ﷺ على خوان ، ولا فى سكرجة^(٥٢) . قال : فعلام كنتم تأكلون ؟ قال : على السفرة . وقال ابن عباس : لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ فى طعام ولا شراب ، ولا يتنفس فى الإثاء . وفى المتفق عليه من حديث أبى

(٤٩) فى : باب ما جاء فى الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٣٣٠ .
(٥٠) الأول أخرجه البخارى ، فى : باب الرطب بالقثاء ، وباب : القثاء ، وباب جمع اللوزين أو الطعمين بمرّة ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخارى ٧ / ١٠٢ ، ١٠٤ . ومسلم ، فى : باب أكل القثاء بالرطب ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ٣ / ١٦١٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الجمع بين لوزين فى الأكل ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٣٢٦ .
والترمذى ، فى : باب ما جاء فى أكل القثاء بالرطب ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٨ / ٣٥ . وابن ماجه ، فى : باب القثاء والرطب يجمعان ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٠٤ . والدارمى ، فى : باب من لم ير بأساً أن يجمع بين الشيئين ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمى ٢ / ١٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

والثانى أخرجه البخارى ، فى : باب ما عاب النبي ﷺ طعاماً ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخارى ٧ / ٩٦ . ومسلم ، فى : باب لا يعيب الطعام ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ .
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى كراهية ذم الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢ / ٣١١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى ترك العيب للنعمة ، من أبواب البر . عارضة الأحوذى ٨ / ١٨٥ .
(٥١) سورة الأحزاب ٥٣ .

(٥٢) السكرجة : الصفحة التى يوضع فيها الأكل .

قتادة^(٥٣) : « لَا يَتَنَفَّسُ أَحَدُكُمْ فِي الْإِنَاءِ » . وعن ابن عمر قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَضِعَتِ الْمَائِدَةُ ، فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تَرْفَعَ الْمَائِدَةُ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدُهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرُغَ الْقَوْمُ ، وَلْيُعْذِرْ ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ يُحْجَلُ جَلِيسُهُ فَيَقْبِضُ يَدَهُ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ » . رَوَاهُنَّ كُلُّهُنَّ ابْنُ مَاجَهَ^(٥٥) .

فصل : قال محمد بن يحيى : قلتُ لأبي عبد الله : الإِنَاءُ يُؤْكَلُ فِيهِ ، ثُمَّ تُغَسَّلُ فِيهِ الْيَدُ ؟ قال : لا بأس . وقيل لأبي عبد الله : ما تقول في غَسَلِ الْيَدِ بِالتَّخَالَةِ ؟ فقال : لا

(٥٣) أخرجه البخارى ، فى : باب النهى عن الاستنجاء باليمين ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب التنفس فى الإناء ، من كتاب الأشربة . صحيح البخارى ١ / ٥٠ ، ٧ / ١٤٦ . ومسلم ، فى : باب النهى عن الاستنجاء باليمين ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٢٥ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية التنفس فى الإناء ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحموزى ٨ / ٨١ . والنسائى ، فى : باب النهى عن الاستنجاء باليمين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٣٩ ، ٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٨٣ ، ٥ / ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ . (٥٤) فى ١ ، ب ، م : « ولا » .

(٥٥) الأول أخرجه فى : باب الأكل على الخوان والسفرة ، من كتاب الأطعمة ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٩٥ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة ، وباب ما كان النبى ﷺ وأصحابه يأكلون ، من كتاب الأطعمة ، وفى : باب فضل الفقر ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٧ / ٩١ ، ٩٧ ، ٨ / ١١٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء علام كان يأكل رسول الله ﷺ ، من كتاب الأطعمة ، وفى : باب ما جاء فى معيشة النبى ﷺ وأهله ، من أبواب الزهد . عارضة الأحموزى ٧ / ٢٨٢ ، ٩ / ٢١٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١٣٠ .

والثانى أخرجه فى : باب النفخ فى الطعام ، من كتاب الأطعمة ، وفى : باب النفخ فى الشراب ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٩٤ ، ١١٣٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى النفخ فى الشراب والتنفس فيه ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢ / ٣٠٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية النفخ فى الشراب ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحموزى ٨ / ٨٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٣٥٧ ، ٣٠٩ .

والثالث أخرجه فى : باب النهى أن يقام عن الطعام حتى يرفع ... ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٩٦ .

بأَسْرَ به ، نَحْنُ نَفْعَلُهُ . وَاسْتَدْلُ الْخَطَّابِيُّ^(٥٦) عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، بِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٥٧) ،
بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ أَمَرَ امْرَأَةً أَنْ تَجْعَلَ مَعَ الْمَاءِ مِلْحًا ، ثُمَّ تَغْسِلَ بِهِ الدَّمَ
(٥٨) عَنْ حَقِيقَتِهِ^(٥٨) . وَالْمِلْحُ طَعَامٌ ، فَفِي مَعْنَاهُ مَا أَشْبَهَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٥٦) معالم السنن ١ / ٩٦ .

(٥٧) تقدم تخريجه في : ١ / ٨١ .

(٥٨-٥٨) في ب ، م : « من حيضة » . وهو يعنى هنا حقيقة رحله التي أصابها الدم .